سموه ترأس ورئيس وزراء ماليزيا ورئيس مجلس الدولة الصيني القمة الثلاثية لمجلس التعاون و«آسيان» مع الصين

ولي العهد : نسعى لبلورة شراكات إستراتيجية قائمة على التكامل والتنمية المستدامة والاحترام المتبادل

العلاقات الخليجية مع كل من الصين و"الآسيان" صارتا نموذجين متقدمين للتعاون القائم على تبادل المصالح والخبرات وبناء أطر مؤسسية طويلة الأجل

انعقاد القمة الخليجية - الصينية الأولى في الرياض عام 2022 جسد نقطة تحول إستراتيجية أسست لشراكة شاملة

ممثل سمو أمير البلاد يلقي الكلمة الافتتاحية للقمة الثلاثية بين مجلس التعاون ورابطة "آسيان" مع الصين بكوالالمبور

كوالالمبور - "كونا": برئاسة ثلاثية مشتركة بين ممثل صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد سمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد، رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ورئيس وزراء ماليزيا داتو سيري أنور إبراهيم رئيس الدورة الحالية لرابطة دول جنوب شرق آسيا "الآسيان"، ولي تشيانغ رئيس مجلس الدولة في جمهورية الصين، عقدت أمس القمة الثلاثية بين مجلس التعاون ورابطة دول جنوب شرق آسيا مع جمهورية الصين الشعبية الصديقة وذلك بالعاصمة الماليزية كوالالمبور.

وقد القى ممثل صاحب السمو الأمير، سمو ولي العهد كلمة افتتاحية لأعمال القمة، قال فيها سموه: يسعدني أن أعبر باسم مجلس التعاون لدول الخليج العربية عن خالص الشكر والتقدير لانعقاد هذه القمة الثلاثية الهامة، التي تجمع بين مجلس التعاون، ورابطة جنوب شرق آسيا "الآسيان"، وجمهورية الصين الشعبية الصديقة، في وقت يشهد فيه العالم تحولات جوهرية، وتحديات بالغة التعقيد، وفرصا واعدة لمن يملك الإرادة والرؤية.

ويسرني في مستهل كلمتي أن أنقل إليكم تحيات حضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت، الشيخ مشعل الأحمد "حفظه الله ورعاه"، وتمنيات سموه الصادقة بنجاح أعمال هذه القمة الثلاثية، التي تمثل محطة متقدمة في مسار الشراكة المتنامية بين مجلس التعاون، ورابطة جنوب شرق آسيا، وجمهورية الصين الشعبية.

أضاف سموه: إن اجتماعنا اليوم ليس مجرد محطة دبلوماسية تقليدية، بل هو تعبير صريح عن إدراكنا الجماعي لأهمية تعزيز التعاون متعدد الأطراف، وبلورة شراكات استراتيجية قائمة على التكامل، والتنمية المستدامة، والاحترام المتبادل، في ظل واقع دولي تتعاظم فيه الحاجة إلى التضامن والتنسيق لمواجهة الأزمات الاقتصادية، والتهديدات البيئية، والتحولات الجيوسياسية المتسارعة.

وقد أصبحت العلاقات الخليجية - الصينية، والعلاقات بين مجلس التعاون والآسيان، نموذجين متقدمين للتعاون القائم على تبادل المصالح والخبرات، وبناء أطر مؤسسية طويلة الأجل، وقد جسد انعقاد القمة الخليجية - الصينية الأولى في الرياض عام 2022 نقطة تحول استراتيجية، أسست لشراكة شاملة تتناول الملفات الاقتصادية، والتكنولوجية، والبيئية، والتنموية، في حين شكلت قمة الرياض الأولى المنعقدة بين مجلس التعاون ورابطة الآسيان في عام 2023 انطلاقة ناجحة لرسم ملامح تعاون متكامل بين الطرفين.

واليوم، تأتي هذه القمة الثلاثية لتجسد تطورا طبيعيا لهذا المسار، ولتفتح أفقا جديدا لتكامل ثلاثي يربط بين منطقتين من أكثر مناطق العالم ديناميكية وفاعلية في الاقتصاد العالمي وسلاسل القيمة والإنتاج.

وقال ممثل سمو الأمير أيضا: إننا في مجلس التعاون نثمن عاليا إطلاق خطة العمل المشترك للحوار الاستراتيجي مع الصين للفترة "2027-2023"، ونرى أنها تشكل أساسا متينا لتعميق التعاون في قطاعات الطاقة المتجددة، والتكنولوجيا، والتعليم، والصحة، والذكاء الاصطناعي، والبحث العلمي، كما نؤكد أهمية إطار التعاون الاستراتيجي للفترة "2024 - 2028" بين مجلس التعاون والآسيان، بوصفه خارطة طريق لوضع الأطر المؤسسية لهذه الشراكة، متطلعين إلى تعزيز هاتين الشراكتين وصولا إلى مسار ثلاثي متكامل بين مجلس التعاون والآسيان والصين.

وأوضح سموه أن المؤشرات الاقتصادية تشير إلى تنامي حجم التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون وكل من الصين والآسيان بشكل مطرد، فقد بلغ حجم التجارة بين مجلس التعاون والصين نحو 298 مليار دولار أمريكي في عام 2023، كما بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بين مجلس التعاون والصين نحو 19 مليار دولار في عام 2023، فيما تتجاوز التجارة مع الآسيان مبلغ 122 مليار دولار في عام 2023، مما يعكس زخما حقيقيا وشراكة تستحق التوسع والتطور.

أضاف: ونؤكد في هذا السياق أهمية الانتهاء من مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة بين مجلس التعاون والصين، وتكثيف الجهود لتسهيل التبادل التجاري، وتوسيع الاستثمارات، بما يخدم خططنا الوطنية والإقليمية، كما ندعو إلى إزالة العوائق التي تحد من انسيابية الصادرات بين الأطراف الثلاثة، ونؤكد أن المنتدى الاقتصادي بين الآسيان ومجلس التعاون والصين يجسد منصة مؤسسية، لبحث فرص الاستثمار والابتكار والتكامل في مجالات البنية التحتية والطاقة الخضراء والاقتصاد الرقمي وغيرها من المجالات ذات الاهتمام المشترك.

وإن موقعنا المشترك في قلب الاقتصاد العالمي، وما نمتلكه من ثروات بشرية وطبيعية وتقنية، يمنحنا مسؤولية مشتركة لتطوير سياسات تكاملية تعزز الأمن الغذائي والمائي، وتحفز التعاون في مجالات الطاقة النظيفة، وتدعم الابتكار والاستدامة، بما في ذلك المواءمة بين مبادرة الحزام والطريق ورؤى التنمية في دول مجلس التعاون.

وقال سموه: في هذا الإطار، نؤكد أهمية التعاون في عدد من المجالات، على النحو التالي:

أولا: تحقيق التكامل التجاري والاستثماري الثلاثي من خلال تسريع استكمال مفاوضات التجارة الحرة، وتيسير الوصول إلى الأسواق بين الأطراف الثلاثة.

ثانيا: تعزيز أمن الطاقة والغذاء، بما فيه الاستثمار المشترك في الطاقة المتجددة، وتطوير حلول مستدامة لسد الفجوات الغذائية والمائية.

ثالثا: التعاون في مجال التكنولوجيا المتقدمة والتحول الرقمي، خاصة في الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، والخدمات الرقمية.

رابعا: تفعيل البرامج الثقافية والتعليمية والصحية والسياحية، وإطلاق مبادرات تعزز التواصل بين الشعوب، وترسخ قيم التسامح والتعددية والتعايش الحضاري.

خامسا: تنسيق المواقف في المحافل الدولية تجاه القضايا المشتركة.

أضاف ممثل سمو الأمير: لا يمكن أن نتجاوز في لقائنا هذا الحديث عن التحديات السياسية والإنسانية التي تهدد أمن واستقرار منطقتنا، وفي مقدمتها الكارثة الإنسانية المستمرة في قطاع غزة وسائر الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وإن مجلس التعاون يجدد موقفه الثابت والداعم لحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة، وعلى رأسها إقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من يونيو عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وندعو المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته، واتخاذ خطوات فاعلة لوقف العدوان، وحماية المدنيين، وإنهاء الاحتلال، وإطلاق مسار سلام حقيقي يستند إلى قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، كما نثمن مواقف الأصدقاء في رابطة الآسيان والصين الداعمة للقضية الفلسطينية، ونؤكد أهمية استمرار هذا الدعم في مختلف المحافل الدولية.

أما بشأن الوضع في سوريا، فإن دول مجلس التعاون ترحب بالتطورات الإيجابية التي تشهدها الساحة السورية، وتؤكد دعمها لكل الجهود الرامية إلى تحقيق الأمن والاستقرار، وصون سيادة سوريا ووحدة أراضيها، بما يعيد للشعب السوري الشقيق أمنه وكرامته، ويمكنه من استئناف مسار التنمية والازدهار.

واختتم سموه كلمته بالقول: ندعو إلى اعتماد آليات متابعة فعالة لمخرجات هذه القمة، تضمن ترجمة التفاهمات إلى برامج تنفيذية ملموسة تعود بالنفع المباشر على بلداننا وشعوبنا، وتحقق الأهداف والطموحات المشتركة المنشودة، متمنين لقمتنا كل النجاح، ولشراكتنا الثلاثية بين مجلس التعاون والآسيان والصين مزيدا من التقدم والازدهار.

ندعو لتحقيق التكامل التجاري والاستثماري الثلاثي عبر تسريع استكمال مفاوضات التجارة الحرة وتيسير الوصول إلى الأسواق بين الأطراف الثلاثة

دول مجلس التعاون ترحب بالتطورات الإيجابية السورية وتؤكد دعمها لكل الجهود الرامية إلى تحقيق الأمن والاستقرار في البلد الشقيق

دعوا جميع الأطراف إلى إيقاف فوري لأعمال العنف ضد المدنيين والمرافق العامة

قادة «آسيان» : ضرورة تمديد الهدن في ميانمار تمهيداً لحوار وطني شامل

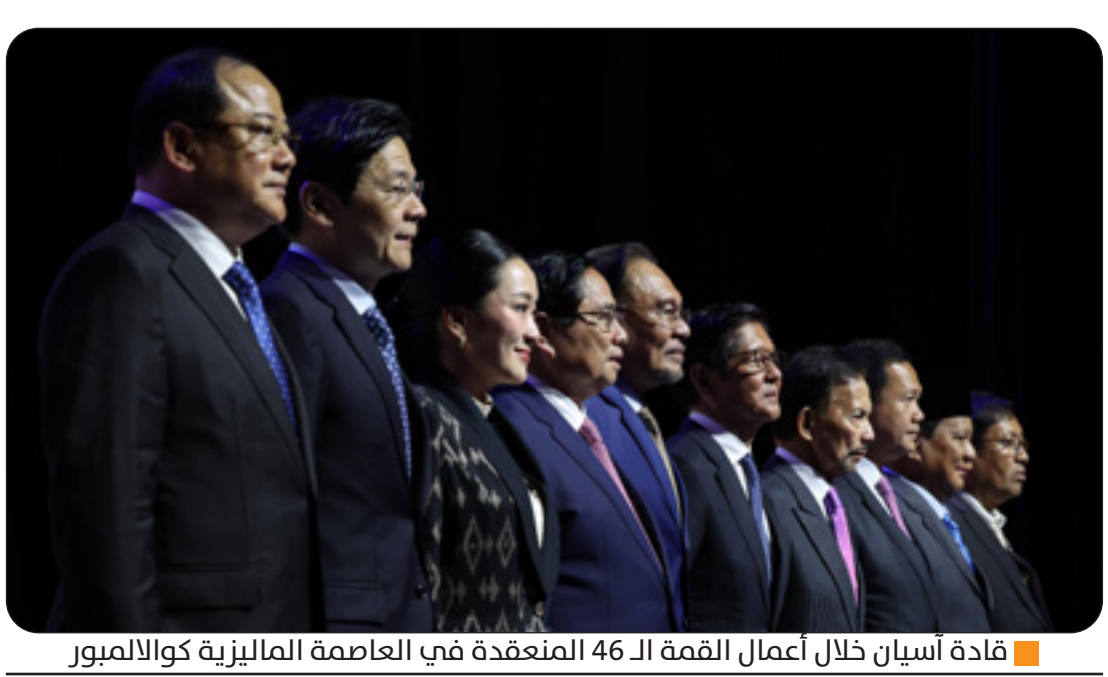
قادة آسيان خلال أعمال القمة الـ 46 المنعقدة في العاصمة الماليزية كوالالمبور

كوالالمبور - "كونا": ثمن قادة دول رابطة جنوب شرق آسيا "آسيان" أمس الثلاثاء إعلان السلطات في ميانمار، عن ثلاث هدن مؤقتة متتالية إضافة إلى إيقاف إطلاق النار، داعين إلى تمديد هذه الهدن بشكل مستدام وتوسيعها لتشمل أنحاء البلاد كافة.

وأعرب القادة في بيان صدر في ختام قمة "آسيان" الـ 46 المنعقدة في العاصمة الماليزية كوالالمبور، عن قلقهم العميق إزاء تصاعد الصراعات وتدهور الوضع الإنساني في ميانمار الذي تفاقم نتيجة الزلزال الذي بلغت قوته 7ر7 درجات وضرب وسط البلاد في 28 مارس 2025.

وأكد قادة "آسيان" التزامهم بمساعدة ميانمار في التوصل إلى حل سلمي ومستدام للأزمة السياسية المستمرة مشددين على أن "التوافق المكون من خمس نقاط" لا يزال المرجعية الأساسية لمعالجة الأزمة السياسية في البلاد.

وأكد البيان أن الحل المنشود يجب أن يكون "بقيادة وملكية ميانمارية" بما يسهم في إحلال السلام والأمن والاستقرار في المنطقة، داعيا قادة جميع الأطراف إلى إيقاف فوري لأعمال العنف ضد المدنيين والمرافق العامة، واتخاذ إجراءات ملموسة لإيقاف العنف العشوائي والتنديد بأي تصعيد وممارسة أقصى درجات ضبط النفس وضمان سلامة المدنيين.

وحث البيان على ضمان إيصال المساعدات الإنسانية التي تقدمها "آسيان"، بشكل آمن وفعال وشفاف من دون تمييز وفي الوقت المناسب وذلك استنادا إلى تقرير التقييم السريع للاحتياجات الصادر عن فريق الاستجابة الطارئة التابع لـ "آسيان".

وتواجه ميانمار أزمة سياسية وإنسانية منذ استيلاء الجيش على السلطة في فبراير 2021 ما أدى إلى اندلاع مواجهات مسلحة وأزمة لاجئين داخليين وخارج البلاد.

وتبنى قادة رابطة "آسيان" "توافقا مكونا من خمس نقاط" في إبريل 2021 لحل الأزمة يشمل إيقاف العنف وبدء حوار وطني وإيصال المساعدات إلا أن التقدم في تنفيذه ظل محدودا.

وتضم رابطة "آسيان" عشر دول هي إندونيسيا وماليزيا وسنغافورة وتايلاند والفلبين وفيتنام وبروناي ولاوس وميانمار وكمبوديا، وتسعى منذ تأسيسها عام 1967 إلى تعزيز التكامل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة

شدد على أهمية وضع حد لـ "الجحيم الممتد لعقود من الفظائع التي ارتكبتها إسرائيل" ضد الشعب الفلسطيني

رئيس وزراء ماليزيا : قمة «آسيان» والخليج حدث استثنائي في التعاون الإقليمي

رئيس وزراء ماليزيا أشاد بنتائج قمة «الخليج» و«آسيان»

كوالالمبور - "كونا": أكدرئيس وزراء ماليزيا أنور إبراهيم أمس الثلاثاء أن القمة الثانية بين رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) ومجلس التعاون لدول الخليج العربية "حدث استثنائي" في سياق التعاون الإقليمي.

جاء ذلك في الكلمة الافتتاحية التي ألقاها إبراهيم خلال انعقاد القمة في كوالالمبور، والتي شارك في رئاستها إلى جانب ممثل صاحب السمو أمير البلاد.

وقال إبراهيم: "تمكننا من جمع قادة آسيان وقادة مجلس التعاون للعمل معا وبناء الثقة وتعزيز التعاون والصداقة الحقيقية هو أمر غير مسبوق".

أضاف أن "علينا أن ننسب الفضل في تأسيس هذه القمة إلى القمة الافتتاحية التي عقدت في الرياض عام 2023 وحضور القادة اليوم دليل على التزامنا المشترك بتعزيز الروابط القوية" مشيرا إلى أن موضوع "آسيان" لهذا العام هو "الشمولية والاستدامة".

وأوضح أن الجانبين يعملان على تنفيذ "خطة التعاون بين آسيان ومجلس التعاون الخليجي للفترة من 2024 إلى 2028"، والتي تم اعتمادها من قبل القادة في القمة السابقة بالرياض.

ولفت إلى أن مجلس التعاون كان سابع أكبر شريك تجاري لآسيان في عام 2023 حين بلغ حجم التبادل التجاري بين الجانبين 130ر7 مليار دولار أمريكي مشيرا إلى ازدياد الاستثمارات الخليجية في دول "آسيان"، بما يعكس مستوى الثقة المتبادلة في اقتصادات الجانبين.

وأكد أن "منطقة آسيان تعد الأكثر سلما ونشاطا اقتصاديا فيما أجرى مجلس التعاون تحولا جذريا من بيئة صحراوية إلى بيئة نابضة بالحياة مدفوعة بأحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا" مشيرا إلى الدور المتقدم الذي تؤديه دول المجلس في مجالات الرقمنة والذكاء الاصطناعي.

كما أكد أن العلاقة بين الجانبين "ستكون بلا شك مفتاحا لتعزيز التعاون بين الأقاليم وبناء القدرة على الصمود وضمان الازدهار المستدام للجميع" داعيا إلى مناقشات حاسمة تضمن بقاء الشراكة ديناميكية وسريعة الاستجابة وفعالة التأثير.

وقال "لدينا الوسائل والمسؤولية للنهوض بدورنا كركائز للاستقرار ومحركات للنمو المستقبلي" معربا عن تطلعه إلى تبادل مثمر للآراء يمهد الطريق لمبادرات ملموسة ضمن الشراكة المتنامية والمستمرة بين "آسيان" ودول مجلس التعاون.

وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية قال "لقد عبر الكثير منا عن موقفنا بوضوح من هذه القضية على أمل الوصول إلى تسوية نهائية ولا نطلب أكثر من ذلك" مضيفا "نشأت على رفض الاستعمار بجميع أشكاله ولذلك أرفض استعمار أي بلد كان".

وتابع رئيس وزراء ماليزيا "نشأنا على احترام كرامة الإنسان وطموحات الشعوب ونأمل أن تسفر الجهود عن وضع حد لهذا الجحيم الممتد لعقود من الفظائع التي ارتكبتها إسرائيل" داعيا إلى وقف فوري لإطلاق النار والاعتراف بحل الدولتين كخطوة نحو وقف العنف.